عنف الآباء ضد الأبناء وأثره على التوافق الزواجي

Parental Violence Against Children And Its Impact On Marital Compatibility

سليماني عمر[1]

[1] جامعة الجزائر 2- أبو قاسم سعد الله- (الجزائر) ، slimani.omar2019@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/10/31 تاريخ القبول: 2019/04/24 تاريخ النشر: ديســـمبر/2021

الملخص:

من بين الظواهر المعاصرة الرئيسة التي يهتمّ بها علم الاجتماع قضايا الأمومة والطّفولة والأسرة في الجزائر، فحجم التغيّرات المختلفة التي يمرّ بها المجتمع، أفرزت العديد من الحالات الجديدة، فكان من بينها ما يواجهه الآباء من ضغوطات يوميّة كثيرة، أدّت إلى انتشارها في الوسطين الاجتماعي والأسري، وكانت الضحية الأولى في هذا التغير في الوظائف الأسرية شريحة الأبناء المعرضين للعنف في الوسط الأسري باعتبارهم الحلقة الأضعف في العلاقة الأسرية، حيث كانت عرضة للعنف الأبوي على اختلاف أشكاله وأنواعه ونتائجه وفي مختلفة متعدّدة، وعليه فقد جاءت هذه المقالة لتعالج هذه الظاهرة وفق الشّروط التي أنتجتها، وبالاعتماد على رؤية علميّة موضوعيّة لنستخرج العوامل المؤثرة في حصول الظاهرة واستمرارها وانعكاسها سلبا على هذه الشريحة.

الكلمات المفتاحية: العنف ؛ التوافق الزواجي ؛ الأنماط الطباعية ؛ العنف الأسري ؛ التضامن الأسري

Abstract:

among the famous modern phenomena, which often attract the attention of sociologists specializing in violence and the family, childhood and motherhood, is the phenomenon of parental violence against their children, either schooling or young, in parallel the current of social changes has had several effects on the relations between parents and children, which has given rise to different psychological situations.

According to the findings of recent studies on this phenomenon the situation continues to worsen and gives very damaging evidence, the Algerian state is making uninterrupted efforts to find the best outings to give a stroke of moral help for these children, because the current circumstances at the level of families as at the level of requires multitudes of specialized interventions.

Key words: violence ; psychological situations ; childhood ; motherhood ; social changes

المؤلف المرسل: سليماني عمر ، الإيميل المهني: slimani.omar2019@hotmail.com

مقدمة:

لا يمكن ان تكون الظاهرة الاجتماعية ظاهرة سوسيولوجيّة قابلة للفحص والدراسة إلا إذا كانت مستوفية لشروطها وظروفها والمعطيات المحددة لها، فالانتشار والعمومية والتوافر المستمر في عوامل الخلق والظهور والتداول والتكرار، هي كلها من العوامل التي ترشح الظاهرة الاجتماعية لتكون ظاهرة سوسيولوجية تسترعي اهتمام ورغبة الباحثين المختصين في فحصها واستخراج المكوّنات القاعديّة فيها، فنحن لسنا الأوائل الذين حدّدوا الشّروط وقيّدوها، ولكن ارتأينا في هذه المقالة تناول الظاهرة وفق ما اتفق عليه علماء الاجتماع اليوم، من كونها ظاهرة تحتاج إلى دراسة متأنية ومتعمقة بأدوات منهجيّة وإحصائيّة تسمح بالوقوف على سيرورتها، ليست وحدها الأرقام والإحصائيّات من تدفع بنا إلى الاهتمام بالظّاهرة، ففقدان المصداقيّة والتوثيق والحيّاد في الأرقام ومصادرها[1] قد تدفع بنا إلى السّقوط في الخطأ، وبالتالي نضيع على أنفسنا كلّ الحظوظ الممكنة باعتماد مقاربة علميّة موضوعيّة نصل بها في نهاية الأمر إلى تحقيق نتائج تكون في مستوى التوقع، فالبحث العلمي الموضوعي هو إضافة علميّة لكلّ الرّصيد السّوسيولوجي الدّراسي، وما لم تكن كذلك فلا إمكانيّة بتقديم رصيد علمي كمّي أو كيفي، يثمّن جهودنا العلميّة، وعلى هذا فقد تركّز عملنا في هذا الشّأن على تناول الظاهرة وفق هدا المنظور.

تولت الدّراسات العلميّة المتخصّصة في حقول العائلة والتضامن الأسري والبنيات التربويّة والعلائقية في المجتمع الجزائري التفرغ بدراسة العناصر والعوامل التي تشتغل كمكونات بنيوية في تحديد انماط وأشكال العلاقات الاجتماعية، وقد حسمت هذه الدراسة في التطرق لبنية العلاقات الاجتماعية في الأسرة الجزائرية من حيث التكوين والتشكيل وخاصة التوظيف لهذه البنية في إدارة وتسيير الشؤون العامة الخاصة بهذه الأسرة [2]، وهناك نماذج من الدّراسات العلميّة التي فضلت مقاربة الدّراسة العلميّة لبنية العلاقات من زوايا متفرقة ولكنها متداخلة من حيث العناصر المنهجية ومن حيث التراكيب المفاهيمية وأحيانا من حيث الميدان التي تتوطن فيه خصائص هذه البنية وتمثلاتها [3] .

يمكن أن نشير هنا إجمالا إلى أهم الخطوط النظرية والمنهجية التي تشكلت فيها هذه الدراسات ويمكن ضبطها في الاتجاهات الدراسية التالية: الدراسات الديمغرافية والأسرة، التغير الاجتماعي وعلاقته بالبنية الاجتماعية للأسرة، سوسيولوجيا الأنماط الطباعية (LES TRAITS COMPARTMENTAL) في الوظائف السلوكية كما لا ننسى التدخل السيكولوجي الدارس لبنية هذه العلاقات والذي تبلورت في ضوئه عديد من مقاربات التحليل للبنية في ضوء نظريات علم النفس الاجتماعي للأسرة [4] وخاصة الأسرة الجزائرية.

لا يمكن أن نبقي أذهاننا دائما ترى وتضبط وجهة الدّراسة المتخصّصة قائمة لوحدها على أبعاد التغير الاجتماعي، فالتغير الاجتماعي هو سلسلة التبدّلات المختلفة التي تبدو في سيرورة النمط الاجتماعي، ولكن ليس بالضرورة أن يكون وأن يظلّ التغير الاجتماعي هو النسق الوحيد الذي يحمل النتائج الفرعية والرئيسة لسيرورة قد تكون سلبية ومتنافرة في المكونات الداخلية والخارجية، الأمر الذي

يجعلنا نفكر تفكيرا علميا قويما يرتكز على المداخل متعددة المكونات الارتباطية [5] ، وهنا نجد علماء النفس مثلا يركزون على بناء وتشكيل مقاييس للدراسة ويمكن ان يقابلها في المجال السوسيولوجي منهج القياس الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية في البنية الأسرية، لكن ما يهمنا في كل هذا العرض هو تحديد قيمة ونوعية الدراسات المنجزة عن الأسرة الجزائرية وعن بنية العلاقات الاجتماعية السائدة والسائرة فيها.

1- بنية العلاقات الاجتماعية وسلطة الجماعة الاجتماعية :

البنية والسلطة مثلت محوراً من محاور الدّراسات المتخصّصة، فهل السلطة هي من تنتج أو هي من ترعى أو هي من توزع الأدوار وتحفظ سيرورتها الاجتماعيّة، لكن قبل الإجابة على أي الخيارات هناك قوة في توصيف هذه العلاقة، علينا أن نتذكر مرة أخرى أننا ندرج هذه المحاور ضمن مدخل البنية، والأساس هنا هو أن الجماعة الاجتماعية هي من تختار لدورها الاجتماعي السلطة التي تديره وتضمن له سيرورة الإشراف، وعليه فقد سارت كثير من الدراسات المعاصرة المتخصصة إلى اعتبار الوحدة الأسرية واحدة من أكبر النماذج تحقيقا للسلطة في مشروع الجماعة الاجتماعية.

لذا ولكون أن الوحدة الأسرية هي وحدة نشاط ووحدة تكتيل في سياق الجماعة الاجتماعية، فهي تحتاج إلى سلطة معينة تمكنها من أن تبسط خيارات مكونات في كل الفضاءات التي تتواجد فيها، وفي الوحدة الأسرية تكون الغاية من هذه السلطة هو حماية البنية الأسريّة الحاملة لنمط العلاقات الاجتماعيّة حتى لا تكون تحت زوبعات التغيير ولا تفقد التوازن الوظيفي في ترتيب الأدوار والمهام والمسؤوليّات، وعلى هذا الأساس فنحن في هذه الدّراسة ركّزنا في المكوّن السلوكي-الاجتماعي الذي يتجسّد أحيانا من خلال بنية سلوكية غير فعّالة، وهو أن يميل الآباء للتعامل مع أبنائهم في كثير من قضايا الوحدة الاسرية باعتماد وسائل العنف والضّرب وكأنّ سلطة الجماعة الاجتماعيّة من المنظور الأسري لا يصلح إلا أن تكون سلطة قمعيّة وقهرية [6] ، ترتب وتعيد ترتيب مستويات الأداء وتثمينه وفق أسلوب يستعمل السلطة في غير سياقها وبعيدا عن الالتزام بأخلاقية توزيع الادوار وإسناد الوظائف بإشراك الجميع في ذلك.

لذا ينشأ عن هذه الاساليب التسلطية تميعا في بنية السلوك فيتلقى الابناء فرصا عديدة للأخذ من ملامح الثقافات السلوكية الفرعية ويجعلونها آليات دفاع في وجه ممارسة للسلطة في هيكل البنية، بما يعني ان هناك تشكل لصورة دائمة في ذهن الأبناء أن الدخول والعودة الى البيت الأسري يعني علاقة قوّة مقابل علاقة ضعف وهذا الخلل في بناء العلاقة الأسريّة يجعل ارتباط الأبناء بخارج الفضاء الأسري متغذيا من الثقافات الفرعية التي لا تمارس أي سلطة على الأبناء وتتركهم في فضاءات يتحرّكون من دون تقيد ولا ترميز قهري، ويتركون الفضاء الاسري ويهملون نسق العلاقات الاجتماعية فيها، لكون أنّ تلقي القيم الاخلاقية والتربوية لا يتم بطريقة توافقية مضبوطة ومنضبطة ولكنها تتم جميعا بممارسات متواصلة لسلطة مهيمنة على البناء الأسري.

تلك السلطة التي تفتقد لكثير من القيم الايجابية وتبقى هيكلا عاما تسير ما تبقى من مضمون العلاقات الاجتماعية بين الآباء والأبناء وبينت دراستنا الاستطلاعية أن نماذج من العينة التي درسناها تمارس إفراطا مبالغ فيه في ترسيم العلاقة القهرية عبر ممارسة للسلطة تتعارض ومهام ومسؤوليات العيش الأسري، وهو ونفس ما ذهبت إليه الباحثة المصرية "منال محمد عباس" في كتابها "العنف الاسري–رؤية سوسيولوجية" حيث تقاربت في تحليلها مع ما ذهبنا اليه في دراستنا إلى ان هناك علاقة قوية بين الخضوع لتأثير الثقافات الفرعية وتبني سلوكات متنافية مع بنية السلوك الاجتماعي في الاسرة، ورأت ان العنف الاسري من جهة الاباء على الابناء هو حالة قوية تعكس هيمنة قوة الثقافة الفرعية في مواجهة ممارسة السلطة المنفلتة والقاهرة من قبل الاباء على الأبناء [7].

من هنا فإن الدراسات التي تناولت قضية السلطة في بنية الوحدة الأسرية، إنما أرادوا أن يخضعوا الدراسة الاجتماعية لضوابط مشتركة منهجية ونظرية –تحليلية وقد سبق لنا أن وثقنا المدخل التحليلي انطلاقا من المعطيات التي استقيناها من وحدات العينة التي اخترناها للدراسة ووقفنا على كثير من خصائصها فالملاحقة والمتابعة والمشاركة بالملاحظة والتعايش اليومي وفرت لنا تشكيل مقاربة الدراسة على اساس وصولنا الى جمع كل المعطيات المتعلقة بممارسة السلطة الوالديّة في الوسط الأسري وخضوع الابناء لأشكال مختلفة من التطويع القهري السلوكي على أساس جعلهم يرتبطون بالسلطة داخل السلطة عن طريق ممارسة العنف وإدامته لينشأ الأطفال ذوي شخصيات مختلة ومضطربة وغير قادرة على تحقيق التوافق السلوكي مستقبلا، لكن على العكس من ذلك تذهب كثير من الدراسات لتثبت لنا عدم صحة العلاقة [8] ، وهو أنّ انحراف الأبناء يتشكل سلوكيا من خلال إخضاعهم لأشكال من العنف الممارس عليهم باسم الحق في التربية والحق في التوجيه والحق في متابعة الوضعية السلوكية للأبناء.

2– نسق العلاقات الأسرية في ظل تنامي العنف الأسري:

لقد ساد جدل في أوساط علم الاجتماع لبعض الوقت، حول تلك العلاقة الجدلية المحتملة بين نسق العلاقات الاسرية والعنف الاسري وأيهما اكثر تأثيرا في حصول تبعية الثاني له، واختلفت الأطراف في اتجاهات شتى، ولعل ما يهمنا نحن في هذه الدراسة تسليط الضوء أكثر على نسق العلاقات الاجتماعية الأسرية، فالنسق بطبيعة يكون سياقا متفتحا ومنتشرا متضمنا لكثير من القيم والقواعد والمؤشّرات، وليس بالضرورة كما يحتمل البعض أن تتوتر العلاقات الأسرية حتى يحصل العنف الأسري وليس من المقابل ان يحصل عنفا اسريا حتى تتضرر وتتراجع وتتفكك العلاقات الأسرية، إنما هناك مجموعة الشروط المتضافرة والمتعاضدة في سياق زمني تحدده ضوابط داخلية في البيئة الاجتماعية المفتوحة.

بالتالي نفهم أن المستوى العالي للوتيرة في العلاقات الأسرية يكون دائما حماية ضامنة للاتساق الداخلي، وبالطبع فالوتيرة العالية تنبني على تواجد حالة من التضامن في التفكير والسلوك الاجتماعي بين

مختلف مكونات هذا النسق، وكلما كانت الوتيرة في ديمومة من النسق العالي، فإن قيما قاعدية تعمل عملها وان الجميع يؤمنون بنفس المبادئ ويقتفون نفس الخطوات ويجدون في الحراك الجماعي للجماعة الاجتماعية سندا معنويا متينا للتركيبة الأسرية، وكلما ارتفع مستوى الوتيرة شعرت كل المكونات ان هنا اداء في مردودية الفعل يحيل باستمراره على تقبل كل الجماعة للمواقف المشتركة على أنها مواقف مرجعية في ضبط السلوك الجماعي للجماعة الاجتماعية.

بالمقابل فإن هناك اضطراد في الحركة وفي النسق المرافق لها داخل الجماعة، ويتحدد وجود عنف اسري في ظل وتيرة عالية من مردودية الارتباط البنيوي بالوظيفة النفسية –الاجتماعية التي يضطلع بها النسق في كل أحواله ومضامينه، فقد ينشا العنف الاسري سريعا وينتشر في امتداد أفقي وعمودي ومع ذلك فالوتيرة داخل النسق تبقى سليمة وعالية الوتيرة دون اي اشكال او انعكاسات في البنية، وهو ما يسمح علميا وتطبيقيا باستخدام المقاربة السيكولوجية –السلوكية في تفسير العلاقة بين الاختلاف بين مردودية الوتيرة العالية للنسق وبروز أشكال تبتعد أو تقترب من العنف الأسري، بما يسمح للباحث المهتم بتفاصيلها بعزل العوامل التي تصنع الفارق بين الزوجين والتي ليس لها أي علاقة بوتائر النسق العام[9] ، وإنما تبقى فعاليتها وتأثيرها في حدود العلاقة الاسرية الضيقة بعيدا عن ضوابط النسق.

هذا النمط من التحليل البؤري العزل المعمول به سوسيولوجيا يمكن ان يكون فعالا بقوة لما يعزل عوامل المجال الضيق عن عوامل المجال الممتد، وهنا يبدو بوضوح بفضل المقاربة التحليلية للبؤر التي تملك تاثيرات جانبية أن العنف الأسري لن تكون له صفة العنف المرتبط بمردودية النسق وإنما هو فقط تعبير عن عنف ناجم مباشرة عن ضغوط اللاتوافق بين الزوجين وعنف العجز عن التكيف مع مقتضيات المحيط الذي تتواجد فيه الأسرة وخاصة إذا كانت تواجه صعوبات ومشاكل حياتية، وقد يتعلق بصراع قيم فردية بين الزوجين مرجعها على ابعد تقدير اختلاف المصادر الثقافية التربوية بين عائلتي الزوجين وتكون غالبا طارئة أمام حالات التعامل مع موجات التغيير التي تطال وظائف الأسرة.

3- الأبناء في مواجهة توتر العلاقات الأسرية:

يعالج علماء التحليل النفسي أكثر من غيرهم ظاهرة انفصام شخصية الأبناء نتيجة كثافة التوتر في العلاقات الأسرية، ويصابون بنوبات من الضغط الشديد، لكن نجد أن علماء الاجتماع ورغم تعاملهم مع هذا الطرح، يذهبون في اتجاه آخر مختلف كل الاختلاف، ويذهب علماء الاجتماع بالمقابل إلى التركيز على جانب آخر أكثر أهمية ودقة في تقييم السلوك والموقف وهو المتعلق بالبحث والدّراسة في العوامل ذات العلاقة بالحماية النفسية –الاجتماعية في الوسط المفتوح سواء في الدائرة الأسرية الضيقة أو في الدائرة الاجتماعية الأوسع التي تحتوي الأسرة وغيرها من المؤسسات الأخرى، ولذلك يبقى علماء الاجتماع مهتمين بالدرجة الأولى بالعوامل الاجتماعية المؤثرة في السيّاق العام الضابط للعلاقات الاسرية.

وجود الأبناء وحدهم في مواجهة توتر العلاقات الأسرية دليل كاف على انهم في وضع مقلق من النواحي الفكرية والنفسية والاجتماعيّة، وأن أول الضغوط التي يواجهونها هو عدم القدرة على إيجاد الآليات المناسبة التي تسمح بمواجهة حقيقية وحمائية لضغط التوتر في هذه العلاقة، ثانيا انهم لا يستطيعون استيعاب حالة التقيّد في هذه التوتر فهم لا يعرفون المصدر ولا وتيرة التوتر وما يمكن ان يكون سببا في إلحاق أضرار كبيرة بالأبناء، فالمواجهة بينهم وبين عوامل التوتر تتبعهم كثيرا وترهقهم من حيث الطاقة النفسية، فهي في العموم تبقى مبهمة بالنسبة اليهم ولا تتيح لهم اي فسحة لتفكيك اثر العوامل والتعامل معها واحدة بواحدة، فهم من حيث المبدأ لا يملكون اي قدرة على تكييف ملكاتهم للمواجهة ولا حتى إيجاد مفاصل التكيف الحمائية لهم بعيدا عن كل هذه الضغوط.

هذه الحالة باستمرارها تؤثر عليهم تأثيراً مباشراً وخطيراً فهم يفقدون التركيز نهائية في الحد من تفاقم ضغوط التوتر الأسري، ولا يقوون على ايجاد الانضباط الكافي لتحقيق التزامات مع سياق التنشئة في وسطهم فيضيعون المعالم التربوية وقواعد التواصل ، وتلحق بهم ضغوطا اخرى ليس بسبب التوتر ولكن ضغوط من نوع آخر مثل العجز على تحقيق التكيف وعدم القدرة على الحفاظ على نفس نسق التلقي الذي يتمتع به زملائهم ممن ليست لهم مشاكل ويفقدون تركيزهم الأخلاقي والنفسي على مسائل الحياة اليومية التي تهمهم بالدرجة الاولى ولعل من بين آثار هذا النكوص هو افتقادهم لقواعد التعلم والتواصل مع المحيط الذي يجب التواصل معه والتعامل معه وفق مقتضيات السن والجنس، وسيكون الأمر فظيعا اذا كان للتوتر الأسري طابعا استمراريا غير متوقف وفيه ضغوط الإنهاك وغياب الحماية الاسرية والقانونية والمعنوية.

يبقى أن نشير هنا كذلك أن مسألة مواجهة الأبناء للأزمات والضغوط في الوسط الأسري هي غير ممكنة واقعيا وهي ليست حتى في مستوى رهان نفسي، فالأبناء هم في حاجة حريصة وباستمرار إلى مصادر الحماية والإسناد وخاصة المرافقة الأخلاقية، فعوض أن يتم البحث عن سبل المواجهة كما نراه مهتما به من قبل أوساط سيكولوجية وسوسيولوجية يكون من الأولى البحث عن دور المؤسسة الرسمية، كتدخل الوزارة المكلفة بالتضامن العائلي وخلايا الجوار والاستماع النفسي الاجتماعي وفي محيط المدرسة وخاصة من قبل الإدارة المدرسية، ولكن نواجه هنا دائما عجز مؤسسة المدرسة على توفير أخصائيين بسيكو–بيداغوجيين يقدون وسائل الإسناد للأبناء الذين هم في شدة نفسية –اجتماعية نتيجة وجود توترات في الوسط الأسري، وكذلك لا نجد لحد اليوم خلايا المتابعة على مستوى القضاء التي بإمكانها ان تتدخل السلطات التنفيذية للحد من ضغوط التوتر الأسري عالي المردود.

4– ظاهرة العنف الأبوي ضد الأبناء في الفضاء الأسري:

لقد تنامت تناميا ملفتا للنظر كل الأشكال والأنماط التي تشير الى تعقد وضعية الابناء في الوسط الأسري، وهذا نتيجة الارتفاع الكبير في نسب الاعتداءات والضرب والإهانة وممارسة العنف بحق الأبناء، وعلى الرغم من وجود جمعيات مختصة في إحصاء نتائج هذا العنف على غرار "**جمعية ندا**" التي يشرف

عليها **عبد الرحمن عرعار** (أنظر التعليق رقم 1) فقد بقينا نتابع فقط الإحصائيات السنوية التي تشير إلى ارتفاع وتمدد الظاهرة في كل الاتجاهات من دون وجود برنامج رعاية رسمي يعيد للظاهرة جدارتها من كل النواحي ولإيقاف كل الآثار السلبية المحدقة بهؤلاء الأبناء فمن جهة يركز البحث العلمي على خصائص البيئة الاسرية التي تتحول الى فضاء مشجع للعنف ضد الابناء من حيث ارتفاع مهول لنسب الطلاق والخلع والنشور والغياب الأبوي المؤقت او الدائم مرض أو وفاة أحدهما أو كلاهما، ضعف الانفاق الشهري على شؤون الطلبة وما إلى ذلك من العوامل الاخرى.

هذه كلها العوامل القاعدية والرئيسة التي تصادفنا كلما حاولنا الحصول على المعطى العام في البيئة الأسرية الذي شجع على تنامي سلوكات العنف الأبوي ضد الأبناء ولعل من بين الأمور التي تكشف عن خطورة الحالة هو فقدان الأبوين لكل طموح أبوي وهذا الفقدان يفرض عليهم ضغوطا أخرى والتي تتجسد من خلال الاعتداء على الأبناء وخاصة نتيجة فشل او اخفاق الابناء مدرسيا، فالآباء يبحثون عن استرجاع الطموح الاجتماعي من خلال التركيز على الأبناء للحصول على نتائج تعليمية جيدة من غير توفير الشروط واللوازم الضرورية، لذلك وعندما لا يحصل الأبناء على التوفيق والنجاح في مجال المجال يفضلون الفرار من المنازل عوض التعرض لحملات ضرب وتشنيع وممارسة عنف متواصل مقرونا بأشكال عديدة من الوصم، وهي القضية التي عالجتها وزارة التربية الوطنية محاولة التخفيف من غلوائها لأجل إيقاف العنف الأبوي ضد الأبناء، ولقد فعّلت تعليمة الوزارة على ضرورة حرص مدراء المؤسّسات التعليمية على تنشيط مجالس أولياء التلاميذ في المؤسّسة وإشعارهم بمدى خطورة ممارسة العنف ضد الأبناء في حالة عدم حصولهم على نتائج جيدة تكون في نظر الآباء دليلا على نجاحهم الاجتماعي.

إن البيئة التربوية الأسرية كان يجب أن تكون دوما هي القاعدة التأسيسية لضبط ودعم سلوكات الأبناء في وسط مفتوح على كلّ التأثيرات ولا ننسى أن عالم الاطفال هو من أكثر العوامل إحاطة بالمؤثرات التي تؤثر في سلوكاتهم التربوية والأخلاقية والسلوكية، وعلى الوالدين مهما تكن أوضاعهم التفرغ بمراعاة مختلف الظروف والمعطيات التي تحيط بالمحيط الأسري، ويبقى على الوالدين أن يتقنوا المداخل النفسية –الاجتماعية التي تسمح لهم بتقدير الظّروف النفسية للأبناء بدرجة أساسية [10] ، الأمر الذي يتيح للوالدين إمكانية ضبط المعطى الاجتماعي العام للظروف التي تصنع للحياة الأسرية حدودها ونهاياتها، لتلقى بذلك الأسرة الإسناد النفسي –المعنوي في حالات الشدّة سواء من قبل ضغط الوالدين أو الضّغط على الوالدين أو الضّغط على الأبناء.

فالمشكلة هنا ليس الافتقاد لبرامج التأهيل والمرافقة للوالدين وإنما هي بالأساس في فهم البيئة الاسرية وما تتطلبه من اجراءات وخاصة ما تعلق بخلق نسق الاستقرار النفسي –الاجتماعي والذي يبدأ عادة بابتعاد الآباء عن كلّ ممارسات العنف والعدوانيّة والإهانة الممزوجة بالوصم، وهو ما يشكّل الضّلع الأكبر من المسؤولية الأخلاقية للوالدين في ضمان نمو شخصية قويمة للأبناء بعيداً عن الترهيب والتأثير

النفسي فيهم، وجعل الوسط الأسري دوما محمياً وضامناً على الاستقرار والنمو الطبيعي للأبناء وشعورهم بالتقدير والثقة والتعزيز من قبل الوالدين.

5- السمات السلوكية للعنف الأبوي:

يعد كتاب الباحث "أيمن أحمد السيد" الذي هو بعنوان "الإساءة الوالديّة للأبناء" [11] ، واحداً من الأعمال العلمية التي نالت رواجاً وانتشاراً وسط المهتمين في مراكز الدّراسات والبحث بظاهرة السّمات السّلوكية للعنف الأبوي أو ما سمّاه هو بالإساءة الوالديّة والدّراسة لطول فصولها وصفحاتها زادت من ثقلها لكونها اشتملت دراسة تحليلية مركزة على عينة كبيرة من الأطفال ضحايا الإعتداءات الأبويّة وبعضها كانت له نتائج وخيمة، والحالة نفسها هي التي عايناها بدورنا وذلك من خلال تواصلنا مع مجتمع البحث في المحيط الجغرافي الذي اخترنا منه العينية التمثيليّة للدّراسة، حيث بدا لنا أنّ هناك عاملا يحوز على أهمية كبيرة في دراسة وتحليل الظّاهرة، وقد تابع علماء اجتماع العنف طبيعة منشأ وتمفصل وتنوّع السّلوكات العنيفة التي يتبعها الآباء في إلحاق الضّرر بأبنائهم [12] .

القضية الأكثر طرحاً هنا أنّ السّلوكات العنيفة من قبل الوالدين تكون في الغالب غير مرتبطة بطبيعة المخالفة التي عوقب لأجلها الأبناء بل في الغالب تأتي اعتباطية بلا سبب ولا مبرّر ولا تكون مفهومة الأسباب انما هي سمات سلوكيّة عابرة وتأتي في شكل طفرات غضب، يتعرّض إثرها الابناء الى الوخز بالآلات الحادة او الحارقة أو الجارحة، وأيضا من دون توقيت محدّد للإيذاء فقد يكون في الصّباح كما في منتصف النهار وغير الزّوال كما في المساء وأحياناً يكون كذلك في جنح الليل، حيث تتملك الآباء حالات غضب وطيش سلوكي يعرّضون أبناءهم للأخطار.

المشكلة الاجتماعية للسمات السلوكية المتوترة للآباء في التعامل مع ابنائهم لها صلة بالدرجة الأولى مع وضعيتهم النفسية المرتبطة بنشاطاتهم المهنية، فبعض الممارسات المهنية للآباء وشدة الالتزامات بها فيما وراء مواقيت الانجاز والعمل تبقيهم في حالة توتر شديد وهم بذلك لا يقوون على ضبط سلوكاتهم في الوسط الأسري ولا يجدون مخارج للتنفيس عن هذه الضّغوطات، ولذلك لا يستطيعون ضبط وتيرة المعاملة مع الابناء لذلك نجدهم بسبب وغير سبب يوجّهون غضبهم على الأبناء ويتميّزون بسلوكات عنيفة ومتهورة ومضطربة، كما يستعملون مختلف الأدوات والأشياء لإلحاق إيذاء بالأبناء من دون شعور مسبق بمدى ما ينجر عن هذه السّلوكات من مضار ونتائج وخيمة على الأبناء والتي نتيجة تكرارها واستمرارها تدفع بالأبناء إلى الفرار من الوسط الأسري والبحث عن مصادر حماية لهم.

مع تزايد هذه الظاهرة في الوسط الأسري الجزائري بعث علماء الاجتماع من جديد اهتمامهم السّابق بتحليل القواعد والآثار المترتبة عن أنواع كثيرة ومختلفة من الممارسة العدوانيّة العنيفة للآباء على الأبناء والذي يتضمن مواقف شخصيّة غير متوافقة بين المكانة كآباء وبين الدور الذي يقومون به كمربين ومشرفين على السّيرورة الأخلاقية للتربية الوالدية ويعتقد الآباء أنّ كل ما يقومون به تجاه أبنائهم هو

بالضرورة مقبول ومنمط وجاهز ليكون ضمن العلاقة الوجدانية بينهما [13] ،لكن هناك قضايا ومسائل هي ارتباطاً بموقف الأبناء من سيرة الآباء تجاههم وهو ما يتسبب في خلق حالة من الصراع القيمي والموقفي بين الآباء والأبناء، فتدخل العلاقة بينهما في طور من المعارضة المتنافرة وتحصل إثر ذلك القطيعة التي تنفي الأدوار والمكانات فما يصدر من الآباء يصير مرفوضا من قبل الأبناء ولا يتعاطون معه بأيّ وجه من الوجوه، الأمر الذي نجد فيه الكثير من الآباء يواجهون الحالة بكثير من العنف ومن السلوكات العدوانية التي تفجر الوضع في الأسرة، بما يضع الأبناء دوما في وضع الخطر، وعندئذ يحرم الأبناء الصّغار من تربية قويمة وسليمة بمبادئ سلوكية رفيعة.

6- تصنيف العلاقات الاجتماعية في الوحدة الأسرية:

هو عملية اجتماعيّة والعملية تأخذ دوما بعين الاعتبار المعطيات التي تحيط بالعوالم المراد تصنيفها، ويأتي بعدها من يصنف ودوره في التصنيف وما هي الأدوات التي يستخدمها في كل عملية تصنيف، ولهذا نرى أنّ هناك ميل للعمل التصنيفي قوي ومتماثل بين الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وتزخر مراجع الدراسات الاجتماعية بكثير من روائز التصنيف ومنها تلك التي تخصّصت في التصنيف السلوكي والقيمي للعلاقات الاجتماعية في الوحدة الأسريّة، فتنميط العلاقات الاجتماعيّة هو مدخل علمي هام يمكننا من دراسة كل الحالات التي يبدو فيها السلوك مضطرب وغير طبيعي، ووفق تصنيفات المختصين توجد هناك خمسة تصنيفات رئيسة للعلاقات الاجتماعيّة في الوحدة الأسرية:

01- نمط علاقة اجتماعية مبني على الانفراد والتسلط وازدراء المقامات الاجتماعية للغير.

02- نمط علاقات اجتماعية مبني مباشرة على عزل الآخر واعتباره كائنا لا يستحق تقديرا ولا تشريفا.

03-نمط علاقات اجتماعية مبني على التعايش والتواصل والتعاون في إطار من التبادل الحواري الملتزم.

04-نمط علاقات اجتماعية مبني على الإهمال واللامبالاة وعدم مراعاة ضبط قواعد الأداء و سريان المصالح.

05- نمط علاقات اجتماعية مبني على الاستمداد الخارجي والأخذ المستمر بمستجدات الأفكار والسلوكات الطارئة في الحياة الاجتماعية.

7- العلاقة بين التفكك الأسري وضعف العلاقات الاجتماعية:

أكدت كثير من الدراسات المعاصرة وجود ارتباط علائقي بين التفكك الأسري وضعف العلاقات الاجتماعية، حيث أن التفكك الأسري يكون سابقا على انهيار أو ضعف العلاقات الاجتماعية، حيث أن عوامل التفكك الأسري ليست نفسها العوامل التي تتدخل في حدوث ضعف العلاقات الاجتماعية، فهو يمس بالدرجة الأولى بنية العلاقة الأسرية التي نشأت في فضاء علائقي زواجي، يحتاج أن يستمد قوته وفعاليته من بنية العلاقات الاجتماعية، فلما تعصف المشاكل والضغوط بالعلاقة الزواجية يحصل ميل طارئ في الوسط الأسري للاستمداد من بنية العلاقات الاجتماعية ما يمكن أن يكون مادة استرجاع وتقويم وتقوية العلاقات الأسرية، لكن يحصل الهوان والانكماش في آليات التمدّد العلائقي في الأسرة، فعوض

الاستمداد من بنية العلاقات ما يمكن أن يعيد للعلاقة الزواجية قوتها وزخمها، تعجز كل العجز فتتراجع وتنطوي على عوامل ضعفها الداخلية.

هذا هو ما يدفع بالعلاقة الزواجية نحو الانحلال وبالتالي تتفكك كل الروابط الأسرية ويتفرق اعضاؤها في اتجاهات الاختلاف والصّراع، مما ينعكس سلبا على نسق العلاقات الاجتماعية التي كانت تحتضن هذا الإطار العلائقي الأسري، وعليه سنجد أن التفكك الأسري هو من سيؤثر في نسق العلاقات الاجتماعية، التي تعجز عن تحقيق التسوية والإصلاح والتوجيه لنسق التضامني في المحيطين الاجتماعي والأسري، وهذه الحصيلة هي التي يخرج بها أغلب الدارسين لطبيعة الصلة بين التفكك الأسري والعلاقات الاجتماعية.

فلكون أن العلاقات الاجتماعية هي الفضاء الواسع الذي تتهيكل فيه مكونات العلاقة الاسرية في سياقها الزواجي وخاصة إذا كانت للسياق الزواجي نتائج بنيوية كإنجاب الأبناء وإيجاد صعوبات كثيرة في الاعتناء بهم والتكفل بمشاكلهم وقضاياهم، الامر الذي يحيل التفكير في هذا السياق إلى اعتماد مقاربة تأثير الجزء في الكل التي قال بها علماء الاجتماع الذين اشتغلوا في إطار دراسة وتحليل العلاقات البنيوية في المجتمع على غرار **ويسترمارك Westermark**، و**برجس مع برجس Bergess&Bergess** ومع دراسة الفرنسي بول **ميسرشميت Paul Misserschmidt** ، هذا الأخير الذي أبدع بدراسة متخصّصة في هذا المجال وجاءت بعنوان **ou va la famille** [14] حاول أن يجسد من خلالها قوة مطارحته في تحليل التفكك في البنية الأسرية وانعكاس ذلك في النسيج الكلي العام لعلاقات الاجتماعية.

كما ذهبت **سامية الساعاتي ونبيل السّمالوطي** نحو دعم هذا الاتجاه العلمي في تحليل تأثير التغير في البنى المترافقة وخاصة هنا في دراستنا بين بنية العلاقات الأسرية (التي هي جزء من العلاقات الاجتماعية العامة) وبنية العلاقات الاجتماعية، ولعل ما ذهب إليه الباحث **محمد سيد فهمي** في كتابه **العنف الأسري** [15]، ما يدعم تدعيما علميا موثقا ما ذهب إليه الثنائي المشار إليه هنا، فهو يرى من بين أبرز علامات التفكك الأسري هي اشتمال العلاقات الأسرية على العنف الأسري باستمرار على الرغم من مخلفاته الوخيمة على البالغين وغير البالغين.

8- التوافق الزواجي كمسار في بنية العلاقات العائلية المترابطة:

العائلة الممتدة ونقصد بها العلاقة بين عائلتي الزوجين المتشكلة عن طريق المصاهرة، فهي من حيث تمتين الرابطة بين الزوجية لها الدور الكبير في تحديد الفعاليات النفسية والاجتماعية وحتى المادية، فاللقاء من البداية هو لقاء محسوم بين العائلتين وهما الضامنان بغطاء الموافقة المبدئية للبدء بتأسيس علاقة زواجية بين الطرفين، وغالبا ما تكون هناك عدة لقاءات قبل تمتين علاقة الزواج بين العائلتين، تكون الفرصة فيها لفتح الملفات الرئيسة في توثيق العلاقة والبحث عن أحسن العناصر التي تقرّب بين العائلتين أولا وقبل كل شيء والاستثمار في الرصيد الحاصل بينها، وكلما كان الرصيد الحاصل بينهما

قديما ومتينا بحكم الجوار أو التعارف السابق أو تبادل المنافع من قبل او وجود قوة عائلية لاقت وعرّفت بينهما كلما كان هذا الرصيد رصيدا فعالا في تمتين العلاقات كلها لتصب في نهاية المطاف في جعل العلاقة الزوجية تابعة لإحداثيات العلاقات العائلية القوية قبلهما.

لذلك يحصل إثر ذلك مرافقة ومتابعة ودعم وإسناد للزوجين منذ أول خطوات البدء في الحياة الزوجية، ولعل من علامات قوة هذه العلاقة أن تقدم العائلتان بتقديم الدعم والإسناد للزوجين مهما كان نوعه وطبيعيته من أول خطوات الحياة الزوجية، حتي يبعدانهما عن كل مشكل قد يحدث ويثير زوبعة علاقات في فضاء العلاقة الجديدة بينهما، وقد يستمر الحال هكذا للسنوات الأولى ليتيحا لهما بناء علاقة زوجية متينة بدون مشاكل ويتفرغان لتربية الأبناء الصغار بطريقة مؤمنة ومتاحة للانفتاح على الأمن النفسي –الاجتماعي.

لذلك فإن الثبات والقوة في سنوات الزواج الأولى تخلق علاقة مستقبلية مؤمنة بين الطرفين بالنظر لوجود كل هذا الإسناد المتواصل لهما على تجاوز كل الضغوطات التي تعترض سبيلهما في الحياة، وبالمواصلة يشعر الطرفان أنهما تمكنا من بناء علاقة زوجية قوية ومتينة وتعطيهما الأمان على مواصلة درب الحياة بكل ثقة وتعاون وألفة فيما بينهما، ثم فيما بعد تحدث بالضرورة علاقة اجتماعية قوية تعطي للتوافق الزواجي بينهما عمقا ومتانة منضبطة ومقننة، ويرجع العامل المؤثر في كل ذلك إلى تلك القوة المعنوية التي تنشأ عن تطور علاقة اجتماعية بين عائلتي الزوجين بالاتجاه مباشرة نحوهما، فتجد الزوجة احتضانا قويا في الوسط الاسري للزوج والعكس كذلك اذ يحظى الزوج بتقدير كبير من قبل أسرة الزوجة، وهذا الذي يؤكد الدعم الكبير لهذه العلاقة المتينة.

يمكن الاستثمار فيها استثمارا مباشرا في إطار التفرغ لبناء أسرة ولودة قادرة على تحمل تكاليف حياة زوجية شرط استمرارها الرئيس هو تحقيق قواعد التوافق الزواجي هكذا يستفيد الزوجان من رصيد الخبرات المتراكمة للعائلتين مما يساعدهما على معرفة وامتلاك العناصر التي تصنع بينهما لحمة التوافق الزوجي، فالبنية العلائقية هنا بنية تراكمية بدورها، إذ تؤكد الخبرات الزواجية في تراكمها، أن التوافق الزواجي يحصل ويتقوى كلما حصلت المساعدة والدعم للزوجين وهما يعيشان لحظات تكوين أسرة جديدة فيصير الإنجاب بينها من أقوى علامات التوافق الزوجي، وعند هذه العتبة من تطور البنية الأسرية الجديدة، يحصل ما يزيد في بنية التوافق الزواجي قوة وامتدادا، فهما كلما أنجبا كلما وجدا نفسيهما متجهين نحو العائلة الكبرى.

هذه العودة نحو العائلتين بعد الإنجاب هي عودة ارتباط وتوثيق وامتداد في العلاقة الزوجية نحو حمايتها وتأمينها في الوسط العائلي الأوسع، فتنشأ بذلك علاقات حميمية عاطفية بين جميع الأطراف المشتركة بتسيير هذا النمط من العلاقات الاجتماعية المتداخلة، فيشعر الزوجان أنهما كلما عادا واقتربا من العائلتين وهما يحملان معهما أبناءهما كلما توثقت وتقوت وتمتنت قوة التوافق الزواجي بينهما، وهذا

ما نجده واضحا في نصوص الدين الإسلامي الذي يحرص كل الحرص على ضمان "**صلة الأرحام**" وهذه الصلة هي روابط وعلاقات وجسور من خلالها نعطي للتوافق الزواجي الأسري مبررات الوجود والحضور والتميز في بناء العلاقة.

9- الابن في الوسط الأسري ورمزية رابطة التوافق الزواجي:

لا يوجد عامل أقوى أثر ولا أوسع امتدادا ولا أوفق تواصلا في توثيق مكونات العلاقة الزوجية بين الطرفين، من حصول الأسرة الجديدة على إمكانية تمتع الزوجة بالخصوبة والتي تعد أكبر حادثة تزرع الأمل والثقة بين الزوجين، فبمجرد أن يعلم الزوجان طبيا وصحيا أنهما مؤهلين للإنجاب وليس هناك من مشاكل تعترضهما، فإن الخصوصية تحدث الرغبة فيهما بالإنجاب، وحينئذ تتحول العلاقة بينهما إلى علاقة تسعى لتحقيق مشروع تكوين أسرة تبدأ صغيرة لتمتد وتكبر كلما كان التوافق الزوجي بينهما كاملا ومتكاملا، لهذا تشهد العلاقة الزواجية أقوى لحظاتها وأعمق ارتباطاتها من خلال ما يعيشانه من توافق عاطفي بعد الإعلان عن الحمل ويتحول الانتظار بينهما للمولود بحد ذلك إلى مشروع اجتماعي، حيث تشدهما مجموعة من العناصر الثنائية والمتعددة العلاقة في تحديد مراسيم انتظار الوافد الجديد وهذا بحد ذاته يتطلب منهما يوميا تفكيرا وسعيا وتعاونا وبحثا عن كثير من تفاصيل الحياة الزوجية لفترة ما بعد الإنجاب ومن بين علامات ذلك إعلانهما الحدث وإشعار العائلتين والبحث في تحديد الاسم واختيار الأنسب عائليا بعد التأكد من طبيعة جنس الجنين ومعرفته أحواله الصحية.

الاستعدادات والأداءات والاحتفالات الخاصة التي ترافق مجيء المولود الجديد وإتمام كل تفاصيل تنظيم العلاقة الزوجية بعد ازديان هذه الحياة بالمولود الجديد، تغير الأوضاع في الحالات الطبيعية نحو اتجاه طبيعي كامل ومتكامل وتزيد من قوة الرابطة الزوجية بينهما، فيصير هذا المولود موضوعا ومادة لتقوية العلاقة الزوجية من خلال الاهتمام المزدوج بينهما بحالته النفسية والصحية والجمالية والبيئية، وغالبا ما يتم ضبط برنامج الخروج به من الببيئة الأسرية بمرافقة مزدوجة للمولود سواء نحو فضاءات العائلة، الصحة، الفضاء الترفيهي، التنقل أو في إطار تبادل الزيارات.

فكل هذه الحركات والتنقلات هي جزء من عمل فطري كبير يسمح بتأليف القلوب وتوثيق عرى العلاقة والتقريب أكثر بين الزوجين وإبداء التفاهم نحو تسيير العلاقة الزوجية، ممن يخلق فعليا خبرة زواجية متينة تكون قاعدتها التشاور الدائم والاهتمام والتعاون والبحث عن أهم المخارج التي تجعل من بينة العلاقات الجديدة مجالا خصبا لتحقيق توافق زواجي بمستوى عال ودقيق، وهكذا يكون المولود الجديد وخاصة الأول منه قد لعب الدور الأكبر في إعطاء العلاقة الزوجية بعدها المتين عاطفيا واجتماعية وصحيا، لكوننا لا ننسى ان الصحة الزوجية لها ارتباط كبير بالجو النفسي الذي يحدثه المولود الجيد في تضمين العلاقة الزوجية قوة التكامل في الأدوار وتوثيق أداءات الوظائف التي تقع على عاتقهما معها، ومن هنا نرى في أغلب الحالات أن وجود الابن في الحياة الزوجية مؤشر قوي على صحة التوافق

الزوجي الذي قد يزداد متانة إذا حصل توافق صحي في حسن إدارة العلاقة بين الزوجين والابن او بقية الأبناء إن كانت الأسرة قد تشكلت بأكثر من ابن واحد.

من هنا فإن تحولات كبيرة تحصل في بنية العلاقة الزوجية بعد الدخول في مرحلة الإنجاب وما بعد الإنجاب، فهناك شعور لديهما بمسؤولية صحية وتربوية وأخلاقية تجاه الابن أو الأبناء، فهما هنا يغيران من نظرتهما لطبيعة علاقتهما الثنائية فالجوانب الحميمية والعاطفية التي كانت حاضرة قبل مرحلة الإنجاب، تتغير وتأخذ أشكالا أخرى مغايرة للأولى، فهمنا يصيران يفكران بعيدا عن فعالية الجانب العاطفي لوحده، وإنما يريدان أن يستثمرا برصيد خبرتهما العاطفية السابقة فبناء علاقة أكثر ثراءً وتفتحا على عالم جديد تكون فيه المسؤولية أكبر وأثقل وتكون الرؤية للمستقبل بينهما أكثر إلحاحا لبنائها بناءً قويا ومبنيا على الوعي بشروط الانتقال من علاقة ثنائية العلاقة متعددة الأطراف، وتدخل هنا معطيات وحسابات جديدة ذات أبعاد تربوية وصحية واجتماعية وقد تكون مرتبطة أكثر بشروط الرفاهية الاجتماعية **(la prospérité sociale)** طبيعة المسكن وفضاءاته وموقع المسكن وعلاقة المسكن الجديد المطور في ضمان حياة زوجية سعيدة وقوية وتكون مضمونة على البقاء والاستمرار لسنوات قادمة، فهذا التفكير وهذا الوعي يبقيان من مؤشرات التوافق الزواجي الناضج والفاعل حيث يتحول إلى نظرة اجتماعية قوية نحو المستقبل ما يثبت أنهما فعليا حققا القاعدة اللازمة لعلاقة زوجية قوية ومتينة للواقع والمستقبل.

10- "تحولات الطاقة العاطفية" للزوجين بين عاملي "الخصوبة" و"الإنجاب":

نادرا ما نجد نجاحا مضمونا للأسرة الجديد التي تعترضهما مشاكل صحية وبيولوجية ذات علاقة بالخصوبة والإنجاب، والعائلة الجزائرية تريد من البداية ان تختبر عن طريق العلاقة الزواجية المباشرة ما إذا كانت الزوجية الجديدة التي ارتبطت بالزوج الابن هي فعليا "زوجة ودودة ولودة"، أي كونها زوجة قادرة على أن تضطلع أولا بإحاطة زوجها بعلاقة عاطفية دافئة ومتينة يزداد أكثر ارتباطا بها، خاصة إذا لم تكن لهما سابق علاقات بينهما قبل الزواج، فالبدء بعلاقة زواجية مباشرة دون سابق خبرة عاطفية لبعضهما البعض، تعد امتحانا عاطفيا قويا للزوجة قبل الزوج.

إذ تحملها التقاليد الجزائرية ورصيد العائلة الجزائرية مسؤولية إحاطة الابن الزوج بقوة عاطفية كبيرة ليحصل الارتباط بينهما ويشعر بمثل نفسي-عاطفي نحوها، وهو مؤشر تراه العائلات الجزائرية ضروريا لاختبار قوة الزوجة في إدارة وتسيير العلاقة الجديدة ويمكن ضبط وتحديد مستوى استعدادها لحياة زوجية مستقبلية يعمها التفاهم والتوافق الزواجي، لذلك فالشرط العاطفي شرط ثقيل تتحمله الزوجة وعليها أن تستثمر بكل قوة في أنوثتها لخلق فضاء انجذابي نحو علاقة زواجية عاطفية على الأقل في سنتها الأولى، ثم بعد ذلك تنتقل العائلة الجزائرية من شرط الزوجة الودود إلى شرط الزوجة الولود، فلا ديمومة لعلاقة زوجة ناجحة من دون ذلك، لذلك تقوى العلاقة إذا كانت مرتبطة بعاملي الخصوبة والإنجاب.

تزداد ارتفاعا في الرابطة الاجتماعية لكون أن العائلة الجزائرية ما زالت ترعى شؤون الحياة الأسرية للمتزوجين الجدد من أبنائها وتحرص شديد الحرص على ان يكون عامل قوتها مبنيا أساسا على الإنجاب، وغالبا ما تميل العائلة الجزائرية إلى ضمان اختيار الزواج للابن انطلاقا من توفر شرط الخصوبة والإنجاب، والإنجاب هنا ليس فقط شرط بيولوجي وغنما هو شرط اجتماعي مطلوب بحدة كبيرة بالنظر إلى أن المواليد الجدد في كنف الأسرة هم مؤشرات على اتجاه العائلة لتمتد وتكون عبر سلسلة جديدة من الأسرة الجديدة، فالمعنى الذي تعطيه العائلة الجزائرية للإنجاب هو معنى اقتصادي تضامني، أي كلما تقوى الإنجاب الأسري كلما أعطى قوة في العلاقة الداخلية بين الأطراف المترابطة بينها وهذا في نظر العائلة ضمان الوحدة والتآزر والحياة المشتركة وتمتين القاعدة الاقتصادية الرابطة بين هذه العائلات وشبكة أسرها.

وعليه فهذه المعطيات الاجتماعية –الاقتصادية التي تضمنها العائلة المشرفة هي في نهاية المطاف تبقى وتستمر وتمتد عبر هذا التوافق، الذي تتجاوز قوته قوة الحضور في العلاقة بين الزوجين بالنظر لارتباط هذين الزوجين بالرصيد الاجتماعي –الاقتصادي الذي ترعاه العائلة، ومن هنا يبقى الإنجاب قوة في علاقة كبرى تشرف عليها العائلة وتجعل من الزوجين مجرد عضوين فاعلين ضمن شبكة كبيرة تمتد وتتواصل عبر سنوات، وترى العائلة الجزائرية أن الزوجة الودود الولود التي تخدم البنية العامة للعائلة هي عنصر من عناصر الديمومة في تلك العلاقات وهي تعطي مؤشرات التوافق الكبير الذي يتجاوز العلاقة الفردية ليعطي ضمانات بقوة العلاقة الجماعية، ومن هنا يصعب التفريط فيها او تركها في خضم المشكلات المنغصة.

ويتم الاقتراب منها بالدعم والإسناد لتكون العلاقة الزوجية مضمونة ومترافقة بجو من الإسناد والدعم ويتوقع منها وهي في إطار الأسرة الصغيرة أن تخدم الفضاء العام للعائلة في فضاءها الاجتماعي –الاقتصادي، فالعائلات التي تملك وجاهة اجتماعية تتدخل لتتكفل بتربية الأبناء ورعايتهم إذا كان الزوجان لايقومان كفاية بشروط التربية، فتتدخل العائلة بتوفير الحماية والرعاية للبناء وتترك المجال للزوجين ليبقيان قوة قاعدية ضمن بنية العلاقات الاجتماعية العامة التي تربط بين جميع الأطراف، وتبرز أهمية التوافق الزواجي كلما تمت مواجهة ضغوط وصعوبات ومشكلات عارضة أو طارئة أو مؤثرة واستطاع الزوجان مواجهتها بكل ترابط وتعاون وثقة، كلما ازدادت لديهما قوة الشعور بأنهما يملكان قواعد علاقات ثنائية قويمة تبعث باستمرار على تحقيق مستوى عال من الفعالية في البنية وفي الأداء التي تعطي للتوافق حضورا معنويا ورمزيا في ديمومة هذه العلاقات، لكون أن التوافق الزواجي هو قدرة الزوجين على تسيير بنية العلاقات المرتبطة بالحياة الزوجية وهما في كل مرة يضيفان لها قيما نوعية تدعم وتساند وتقوي اتجاههما أكثر نحو اختيار وتحديد القواعد الرئيسة التي تجعل من الحياة الزوجية مركز مودة وتقارب واتفاق على البذل لأجل أن تكون في نهاية المطاف مشروعا إنسانيا متكاملا.

11- الصراع الاجتماعي الأسري وتأثيرة في انخفاض وتيرة التوافق الزواجي:

الصراع الاجتماعي في الوسط الأسري قد يكون بين الآباء والأبناء وقد يكون بين الأبناء أنفسهم دون الآباء وقد يكون بين الوالدين أنفسهم، وخاصة إذا كان ذلك مرتبطا بحالة أخرى وهي حالة تجذر مشكلات الصراع الأسري بضغوطات المحيط الخارجي ومنها ذلك الجزء المرتبط بسياق العلاقات الممتدة لدى العائلتين الكبيرتين، فغالبا وعند التساند الجواري بين هذه المكونات ما تنتقل المشكلات من جهة إلى أخرى محدثة خللا في بنية العلاقات، وهذه كما نعرف حالة تنشأ من النواة الأولى، أي نواة البنية الأسرية وعندما لا تجد طريقا إلى الحل والمتابعة والإحاطة تبدأ في الانتقال خارج البيئة الأسرية من خلال تسرب معلومات وأخبار عن وجود توتر في بينة العلاقة.

هكذا كلما امتدت المعلومات بوجود بؤر للتوتر والصراع داخل الفضاء الأسري ولا تجد طريقها للفهم والاستيعاب والعلاج بالطرق المتاحة لذلك، فإن حجم الصراع يكبر مع حجم تسرب المعلومات، ويتحول الأمر إلى حالة العجز عن العلاج والتفاهم، إذ كلما امتدت المشكلات وانتشرت ولا تجد في طريقها ما يمنعها من الانتشار تتحول إلى صراعات معلنة تتدخل فيها أطراف أخرى وتزيدها تعقيدا وتعمق من دوائر التوتر في بنية العلاقات الأسرية، وهكذا ينتج لنا في الوسط الأسري حالة من انقلاب عام يهدد القيم والمصالح ويحول دون حصول فرصة للإصلاح وترميم الأضرار التي حصلت من قبل وبالتراكم.

بطبيعة الحال يبقى التوافق الزواجي صامدا في البداية في وجه هذه المشكلات والصعوبات بالنظر للرصيد العاطفي الذي نشأ ضمن فضاء المودة الناشئة بين الطرفين في السنوات الأولى، فنلاحظ بقاء حالة اللحمة والوحدة والاتساق في العلاقات الأسرية، لكن الضعف يبدأ يدب في الداخل وذلك انه كلما تصاعدت حدة التوتر والمشكلات بين الطرفين كلما واجه التوافق الزواجي امتحانات اختبار قاسية، فقد يصمد لبعض الوقت لكن الصمود الدائم غير ممكن وخاصة مع عدم توفر المبررات والقواعد والعوامل التي تسند حالة الصمود فيه، لكون أن طاقة الصمود تتغذى من طاقة عاطفية يوفرها الزوجان، لكن لمجرد فتور الطاقة عن طرف منهما فهذا يؤدي إلى حصول الشرخ والانقطاع والابتعاد، فالصمود يتراجع لكون أن مضامين التوافق الزواجي قد تراجعت، والإطار الممتد عبر سنوات من تراكمات العلاقة يبدأ في الضيق والانكماش والتراجع.

إن مما يزيد الوضعية تعقيدا أكثر هو أن القيم التي تنهار في الفضاءات الأسرية يصعب استرجاعها أو تقويمها لكون أن التوتر وديمومة المشكلات تتحول إلى وضعية راهنة وقائمة بظروف خاصة صنعت هذا التوتر ومع ضيق الحيل وعدم توفر فرص الخروج من تأثير الضغوط المتلاحقة، تنشأ للصراع الاجتماعي الأسري روافد ومعاول تخرب كل ما تبقى من جذور العلاقات السابقة التي كانت وراء تنظيم قواعد العلاقة داخل وخارج الأسرة، فتصل الأمور إلى حالة الانفراط التام، فتتغلب آثار الصراع وتظهر معالم وملامح

علاقات مبتورة غير مقيدة ومهيجة بغير عقلانية وموجهة توجيها خاطئا في تنظيم القائم من العلاقات وتصنع فجوات في سيرورة العلاقات بين الكل الاجتماعي الذي يربط بين مختلف العناصر التي تكون وراء فعاليات الحياة الأسرية سواء بين الزوجين وبين العلاقات العامة للإطار العائلي.

الصراع الاجتماعي الأسري قد يكون دائما العامل الحاسم لوحده في انهيار التوافق الزواجي في الوسط الأسري، فقد تتدخل إلى جانب الصراع مؤثرات وعوامل أخرى ولكنها تتماهى وتختفي وراء مظاهر للصراع، ومن بين هذه العوامل عدم كفاءة الزوجين أو احدهما في فهم طبيعة المشكلات الخاصة وغياب التعاون بينهما لإزالتها والعودة إلى الحياة الزوجية الطبيعية، وعلى هذا الأساس فالأمر يتطلب وجود مداخل ثقافية تعطي للبعد الزواجي ما يستحق من غير فهم وتدبر وتقديره وسط كل العوامل المؤثرة في نسيج علاقات التوافق الزواجي الأسري.

خاتمة:

في ختام هذا العمل العلمي المتخصّص في عرض وتشريح ظاهرة العنف الأبوي ضد الأبناء، نود أن نشير في هذا الصّدد إلى أن ما وقفنا عليه من معطيات نظرية تحليلية مرتبطة بدرجة أساسية بالميراث السوسيولوجي النظري والمعاصر، والخاص بدراسة ظاهرة العنف الأبوي، وقد استرعى انتباهنا من خلال هذا العرض العلمي، أن الظاهرة متشعبة ومتعددة العوامل والأصول، وعليه فقد تعددت المقاربات والمداخل التي اعتنت بدراسة وتحليل الظاهرة، فقد وقفنا على مساهمات تذهب بعيدا بتحليل ظاهرة العنف الأبوي ضد الأبناء.

المشكل هنا لا يكمن بالضرورة في اختلال علاقات عاطفية واجتماعية، ولكن هناك أبعاد أخرى من بينها العجز على التكيف مع جملة التغييرات المعاصرة التي مست وظائف ومقومات وركائز الأسرة، ومنها كذلك متطلبات الرفع من مستوى تسيير الحياة الأسرية والتي تتطلب توافقا علميا مع الدور وضرورة تشكيل ثقافة زواجية معاصرة، تفهم بالوضوح والدقة المطلوبتان ما يقع على كاهل الأسرة من توافقات مع السياق الخاص للعلاقة، الذي يحمل مشاريع التغيير الاجتماعي، ومنها بالأساس ما يقع من زاوية الاهتمام بالرصيد السلوكي الذي يضبط أصول التعامل مع الأبناء في الوسطين الاجتماعي والأسري، فالطفل ووفق منحنيات التغيير في المجتمع يحتاج بدوره إلى تكييف سلوكه مع السيّاق العام في كل هذه المجالات، ومن هنا نفهم أن الأمر لا يتعلق بعنف والدي ضد الأبناء، حدث وتكوّن بطريقة تلقائية، ولكن هناك تراكمات توالت بتأثيرها وغيّرت من مجريات العلاقات والوظائف والاتجاهات، وهو ما تفرّغنا بتحليله هنا.

الهوامش

التعليق رقم 1 : يضطلع السيد عبد الرحمن عرعار رئيس جمعية ندا من سنوات عديدة بإعداد تقارير دوريّة عن وضعية الطفولة في الجزائر، وخاصّة الطفولة المعرّضة للخطر المعنوي في الوسط الأسري، وقد استفدنا كثيرا من المعلومات التي قدمها لنا في سياق إعداد هذه الدراسة.

1- سليمان بن عبّو: تأملات علمية في واقع المشكلات الاجتماعية الراهنة، الجزائر، دار الشهاب، 2014، ص ص 32-35.

2- نفس المرجع، ص78

3- غياث بوفلجة: قضايا التربية والتعليم، المجلة العربية لعلوم التربية، بيروت، العدد 14، السنة 10، ديسمير 1995، ص 31.

4- نفس المرجع، ص65.

5- خديجة النبراوي: واقعنا التربوي في ظل تحديات العولمة، القاهرة، دار المعارف، 2011، ص44.

6 -De la Verdiére (Jobert) : ou vont les parents, Ed/ Piblisud, Paris, 2016, p125.

7- منال محمد عباس: العنف الأسري –رؤية سوسيولوجية، القاهرة، مكتبة الأنجلو- مصرية، 2004، ص ص 111-113.

8 -Voineau (Roger) ; Martinez (Céline) : Familles et enfants, diagnostiques cliniques et sociologiques, Ed/ Fayard, Paris, 2008, p 31.

9- سليمان الأشقر:المدرسة بين الأسرة والمجتمع، الكويت، مطبعة الفلاح، 2001، ص 89.10(عمر معن خليل،2009 : 23)

10- عمر معن خليل: التنشئة الاجتماعية، مؤسسة اليازوري للطباعة والنشر، 2009، ص 23.

11-أيمن أحمد السيد: الإساءة الوالدية للأبناء، بيروت، مؤسسة الآداب، 2005، ص 56.

12 -Jamati (Viviane –Isambert) : crise de la société, crise de l’enseignement, Ed/ seuil, 1975, p 81.

13 -De la Verdiére (Jobert) : op,cit, p105.

14-Manzaneau (Louis) : Enfants maltraités et le droit civile, Ed/ Payot, Paris, 1998, p 121.

15- محمد سيد فهمي: العنف الأسري، الإسكندرية مؤسّسة الوفاء للدراسات والأبحاث، 2015، ص 96.